PROVISIONAL

A/34/PV.115
22 January 1980
ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة عشرة بعد المائة

المعقودة بالمقر في نيويورك
يوم الجمعة ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، الساعة ٣٠/١٥

الرئيس : السيد سليم (جمهورية تنزانيا المتحدة)

- انتخابات لملء الشواغر في هيئات رئيسية : [١٥] (تابع)
(أ) انتخاب خمسة أعضاء غير دائمين لمجلس الأمن

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات:

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, Alcoa Building, 866 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة في الساعة ١٦/٢٠

مواصلة نظر البند ١٥ من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في هيئات رئيسية :

(أ) انتخاب خمسة أعضاء غير دائمين لمجلس الأمن

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : تمشيا مع الموقف المتخذ في نهاية جلسة هذا الصباح ، ستواصل الجمعية العامة بعد ظهر اليوم النظر في الاقتراح الذى قدمه وفد النمسا في تلك الجلسة .

وأود أن أكرر أنني أنتظر وآمل أن تجرى مناقشتنا للاقتراحات التي قد تعرض على الجمعية ، وعلى الأخص الاقتراح الذى قدمه وفد النمسا ، بطريقة تساعد الجمعية العامة وأعضاءها على التوصل فيما بعد الى قرار يكفل نهوض الجمعية العامة بمسؤولياتها بمقتضى ميثاق المنظمة . وانني أعتقد اننا جميعا نفهم جيدا المسؤوليات التي تواجهنا . وأعتقد أيضا انه مهما كانت المناقشة التي يمكن أن تجرى بشأن هذا البند بالذات ، نظرا لتعقّد هذه المسألة وطبيعتها الحساسة ـ كما أثبتت التجربة ـ من الضرورى أن أناشدكم الاحتفاظ بالهدوء وايجاد جو بناء وقبل كل شيء تجنب اجراء مناقشة حزبية أو جدلية لا لزوم لها في الجمعية العامة .

واني لأناشد بتواضع جميع الممثلين الذين قد يرغبون في تناول الاقتراح ، أو تقديم مقترحات، أن يأخذوا هذه العوامل في الاعتبار وأن يسهموا بأية طريقة تمكنهم من ضمان أن تتحمل جميعا مسؤولياتنا وننهض بها بمقتضى ميثاق منظمتنا .

السيد كامندا وا كامندا (زائير) (الكلمة بالفرنسية) : يرى وفد زائير أن الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة تواجه اليوم بالتأكيد مشكلة قد تكون مفعمة بآثار خطيرة للغاية على مستقبل الأمم المتحدة .

فمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.66 الذى قدمته النمسا يتعلق بانتخاب عضو واحد غير دائم لمجلس الأمن ، ومن الواضح أن الدافع اليه هو روح بناءة ورغبة في الاسهام اسهاما فعالا وينبغي النظر الى ذلك على انه أمر جدير بالثناء .

Digitized by UNOG Library

(السيد كاماندا وا كاماندا، زائير)

ومشروع القرار هذا يشير، بشكل صحيح تماما، الى الجهود المستمرة التي يبذلها رئيس الجمعية العامة وما يجريه من اتصالات ومشاورات مناسبة وحكيمة لايجاد حل لهذه المشكلة التي لم يسبق لها مثيل، من أجل تجنّب حدوث أزمة مؤسسية داخل الأمم المتحدة يمكن، كما قلت، أن يكون لها آثار خطيرة للغاية.

ان مشروع القرار A/34/L.66 يشير بأفضل طريقة ممكنة الى الطبيعة الحقيقية للمشكلة التي تواجهنا وهي، من ناحية، أنه بعد اجراء ١٣٩ اقتراعا سريا لم يحصل أحد المرشحين الاثنين على أغلبية ثلثي الأصوات المطلوبة لكي يصبح عضوا في مجلس الأمن؛ ومن ناحية أخرى، انه سيشغر في نهاية شهر ديسمبر ١٩٧٩ هذا، مقعد مخصص لعضو غير دائم في مجلس الأمن ولمنطقة أمريكا اللاتينية أو مجموعة أمريكا اللاتينية.

ولم تر الجمعية العامة حتى الآن من المناسب أن تعتمد أيا من الترشيحين المقدمين. وفي نظرنا، هذه هي الطبيعة الحقيقية للمشكلة التي تواجهنا.

ومن الواضح للجميع أن استمرار هذا الاقتراع غير المثمر في الظروف الراهنة قد ينال من سلطة هذه الهيئة الهامة من هيئات الأمم المتحدة وهي الجمعية العامة ويقلل من الثقة فيها ومن هيبتها.

والمشكلة العويصة في الوقت الحاضر ليست مسألة ما اذا كان مجلس الأمن يستطيع أو لا يستطيع أن يجتمع بـ ١٤ عضوا وأن يتخذ قرارات. ولهذا السبب، لن أدخل في مناقشة قانونية؛ فان ذلك يكون بالتأكيد من غير المناسب في هذه المرحلة — بالرغم من اننا نقلق قلقا بالغا عندما نفكر في جميع الآثار التي يمكن أن تترتب على حدوث أزمة مؤسسية لم يسبق لها مثيل في تاريخ الأمم المتحدة.

والمسألة التي تواجهنا في الواقع هي ما اذا كان يمكن للجمعية العامة، أثناء هذه الدورة، أن تعجز عن القيام بمسؤولياتها والتزاماتها بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بانتخاب عضو غير دائم لمجلس الأمن.

ولكن هناك جوانب هامة للمشكلة لم يأخذها مشروع القرار A/34/L.66 في الاعتبار. واننا نرى انه يمكن تحسين مشروع القرار هذا نظرا لأنه يشوبه نقص بمعنى انه لا يعكس ما تنص عليه المادة ٢٣ — ١ من الميثاق ولا الرغبة التي تنطوي عليها المادة أو روحها. فالمادة ٢٣ — ١ تنص في الواقع على ما يلي:

Digitized by UNOG Library

(السيد كامندا وا كامندا ، زائير)

" . . . وتنتخب الجمعية العامة عشرة أعضاء آخرين من الأمم المتحدة ليكونوا أعضاء غير دائمين في المجلس ويراعى في ذلك بوجه خاص وقبل كل شيء مساهمة أعضاء الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدولي وفي مقاصد الهيئة الأخرى ، كما يراعى أيضا التوزيع الجغرافي العادل " .

وان الجزء الخاص من المادة الذى يهمنا هو " التوزيع الجغرافي العادل " .

ونحن نعتقد ان المرشحين الاثنين أنفسهما لا يشكلان منطقة جغرافية ومن الضرورى لكل من المرشحين ، لكي يمثل المنطقة الجغرافية التي ينتميان اليها أو مجموعة أمريكا اللاتينية التي ينتميان اليها في مجلس الأمن ، أن تؤيده منطقة أمريكا اللاتينية أو مجموعة أمريكا اللاتينية .

وان هذا التأييد الاجماعي من قبل المنطقة الجغرافية المعنية هو الذى لم يحصل عليه بعد كل من المرشحين والذى نأمل أن يحصلا عليه . ولهذا السبب دعينا لمعالجة هذه المشكلة ، كما تواجهنا الآن ، على صعيد الجمعية العامة .

Digitized by UNOG Library

(السيد كامندا وا كامندا ، زائير)

وان مشروع القرار المقدم من النمسا ـ بدلا من أن يشدد ، كما ينبغي له أن يفعل ، على منطقة أمريكا اللاتينية ومجموعة أمريكا اللاتينية التي يخصها المقعد الشاغر والتي ينبغي لها بذل جميع الجهود اللازمة للتغلب على صراعاتها الداخلية وتمكين الجمعية العامة من الخروج من هذا المأزق وخدمة مصالح العالم بوجه عام ، ومصالح العالم الثالث بوجه خاص ـ يجعل من هذه المشكلة مشكلة ثنائية . وان هذا النهج لا ينبغي ، في رأينا ، أن يوصى به من أية وجهة نظر .

ويرى وفد زائير انه ينبغي أن يطلب الى منطقة أمريكا اللاتينية أو الى مجموعة أمريكا اللاتينية ـ أيا كانت العبارة المستخدمة ـ الدخول على الفور في مشاورات ، بالتعاون ان أمكن مع البلدين المعنيين ، وأن تبحث جميع الامكانيات والطرق والوسائل المتاحة ـ وأعتقد ان الطرق والوسائل متاحة ـ للتوصل الى حل مناسب يمكّن الجمعية العامة من أن تنهض في الوقت المناسب بمسؤولياتها بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بانتخاب الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن .

وبناء على ذلك ، نعتقد انه ينبغي حث مجموعة أمريكا اللاتينية على اعلام الجمعية العامة في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ بنتيجة المشاورات التي أجرتها فيما بينها . واذا وجدت مجموعة أمريكا اللاتينية ، بعد اجراء هذه المشاورات ، انه يستحيل اقتراح حل علينا ، فان الجمعية العامة ستحيط علما بهذا الموقف المؤسف للغاية وستفكر ، لمصلحة المجتمع الدولي ، في اتخاذ تدابير أخرى لتجنب حدوث أزمة مؤسسية في الأمم المتحدة .

ويأمل وفد زائير أن يبدى مقدم مشروع القرار مرونة وألا يعارض ادخال أية تحسينات على نصه ـ اذا كان غرضه ، كما أعتقد ، هو مساعدة الجمعية العامة على الخروج من هذا المأزق .

وبناء على ذلك ، نرجو الاستعاضة ، في الفقرتين ١ و ٢ من منطوق مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.66 عن عبارة " الدول الاعضاء المعنية " بعبارة " دول امريكا اللاتينية " أو " مجموعة امريكا اللاتينية " . وبهذه الطريقة فقط ، يمكن لوفد زائير ان يصوت الى جانب مشروع القرار هذا اذا طرح للتصويت عليه .

وقد تلمسنا منذ قليل تعديلات اخرى لم يتوفر لنا الوقت للنظر فيها . ولذلك فان وفد زائير يود الاحتفاظ بحقه في التكلم مرة أخرى في حينه للتعبير عن آرائه بشأن جوانب اخرى لهذه المشكلة عندما يتم تناولها .

Digitized by UNOG Library

السيد بينيبس (اسبانيا) (الكلمة بالاسبانية) : اننا الان ، وبعد ١٣٩ اقتراعا تخللتها انقطاعات عديدة من أجل اتاحة الوقت للتفكير واتاحة الفرصة لعدد من الوفود لاستخدام مساعيها الحميدة ، قد بلغنا ختام العام ولم تزل الجمعية العامة غير قادرة في الدورة العادية الحالية على انتخاب العضو الخامس عشر في مجلس الامن كما يقضي الميثاق . اننا نواجه أزمة دستورية في الامم المتحدة ، وذلك في رأينا أمر بالغ الخطورة .

وطبقا للمادة ٢٣ من الميثاق : " يتألف مجلس الامن من ١٥ عضوا في الامم المتحدة " وقد فشل المتنافسان الاخيران حتى الان في الحصول على العدد اللازم من الاصوات ، اى أصوات ثلثي الاعضاء الحاضرين والمصوتين .

فكيف يتسنى لنا أن نتخلص من هذا المأزق ونضمن اضطلاع الجمعية العامة بمسؤولياتها بموجب ميثاق الامم المتحدة في انتخاب العضو الخامس عشر غير الدائم ؟ هذا هو ما يتعين على الجمعية العامة أن تقرره ، وعليه فان وفد بلدى يقدر بشكل خاص المبادرة التي قام بها وفد النمسا عند تقديمه مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.66 .

ويدعي المرشحان انه لايمكن لاى حل وسط أن ينهي هذه الازمة المستعصية حيث انهما يمثلان فوارق متدرجة في الرأى تشمل جميع قطاعات الجمعية العامة ، وبالتالي فان الازمة المستعصية لا تؤثر على هذين المرشحين منفردين فحسب ، وانما تمتد ايضا الى جميع أعضاء الجمعية العامة . وعليه ، فنحن نتقاسم مسؤولية جماعية تجاه هذا الفشل في انتخاب العضو الخامس عشر في مجلس الامن .

ماذا سيحدث في الساعات الاولى من يوم ١ كانون الثاني /يناير ١٩٨٠ ؟ وهل سيكون بوسع مجلس الامن ان يضطلع بأعماله بواسطة ١٤ عضوا ؟ هل يمكنه القيام بذلك بواسطة ١٤ عضوا أو أقل، او حتى بتسعة أعضاء ، حيث ان ما يلزم لاتخاذ القرارات هو تسعة أصوات فقط ؟ ان وفد بلدى يعتقد مخلصا ، ان مجلس الامن من الوجهة المؤسسية لن يكون ، كما ذكر من قبل ، مشكلا على نحو سليم .

لقد سمعنا ان هناك آراء قانونية عديدة تقول ما مفاده ان بوسع المجلس ان يسيّر أعماله بواسطة ١٤ عضوا ، وانه حدث بالفعل - عندما تم بموجب القرار ١٩٩١ ألف (د - ١٨) المؤرخ في ١٧ كانون الاول /ديسمبر ١٩٦٣ ، القاضي بتعديل الميثاق ، التصديق على التعديلات من قبل ثلثي أعضاء الامم المتحدة ، بما فيهم الاعضاء الدائمون - ان استمر مجلس الامن يقوم بأعماله وهو يضم ١١ عضوا ، على حين كان ينبغي ان يضم ١٥ عضوا .

Digitized by UNOG Library

وفي رأينا فان هذا الرأى لايأخذ في الحسبان القاعدة التي قررتها المادة ٢١ من ميثـاق الامم المتحدة والتي تنص على أن " تضع الجمعية العامة نظامها الداخلي ... " وهذا يعني نظامنا الداخلي ،بما في ذلك المادة ١٤٢ التي تنص على ان :

" تنتخب الجمعية العامة كل سنة ،في أثناء دورتها العادية خمسة أعضاء غـــير دائمين في مجلس الامن لمدة سنتين " .

وهذا يعني انه لو كانت الجمعية العامة منعقدة في دورتها العادية عندما حدث التصديق ، لكان من المتعين عليها ان تنتخب الاعضاء الاربعة الاضافيين ، ولكنها اذا كانت غير منعقدة ،يتعين منطقيا ان يرجأ الامر الى الدورة التالية .

وعلى أية حال ، فان الرأى القائل بأن من الممكن ان للمجلس ان يؤدى عمله بواسطـــة ١٤ عضوا أو أقل يعتبر أمرا غير وارد ، اذ سيكون بوسع الدول الاعضاء عندها ان تتحدى قرارات مجلـس الامن ،ولا جدوى من انكار ان مزاعمنا قد تبدو شاذة على اقل تقدير في ضوء المادة ٢٤ من الميثاق التي تنص على ما يلي :

" رغبة في ان يكون العمل الذى تقوم به الامم المتحدة سريعا فعالا ، يعهد أعضاء تلك الهيئة الى مجلس الامن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والامن الدولي ويوافقـون على أن هذا المجلس يعمل نائبا عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات ".

ومعنى هذا ان مجلس الامن يملك هذه المسؤولية الهامة ، مسؤولية العمل باسمنا ، ولكنـه سيعمل وقد نقص أحد أعضائه ، ولن يكون هناك في الواقع اى معنى لادعائنا الحرص على تسوية المشاكل التي تؤثر بشكل مباشر على صيانة السلم والامن الدوليين ونحن غير قادرين حتى على تخليص أنفسنـــا من الصعوبة الحالية الناجمة عن عدم قدرتنا على انتخاب العضو الخامس عشر .

وعلى ذلك فاننا نرى انه ما لم تنتخب الجمعية العامة العضو الخامس عشر في مجلس الامـن ، هذا العام وفي هذه الدورة ، فلن يكون هذا الجهاز الرئيسي مكونا بشكل قانوني . وفي هذا الصدد يهمنا للغاية معرفة آراء أعضاء الامم المتحدة في هذا الموضوع ، ليس في ضوء الاعتبارات القانونيـــة فحسب ، بل وفي ضوء الاعتبارات السياسية ايضا ، وهي الاراء التي لابد ان تكون ذات وزن اذا أريد للجمعية العامة ان تخرج من هذا المأزق ولمجلس الامن ان يكون مكونا بشكل قانوني .

Digitized by UNOG Library

فلننظر الآن في الشروط التي يجرى بمقتضاها انتخاب الاعضاء غير الدائمين في مجلس الامن. تضع المادة ٢٣ من الميثاق الشروط التالية لانتخاب هؤلاء الاعضاء غير الدائمين : يراعى بوجه خاص وقبل كل شيء مساهمة اعضاء الامم المتحدة في حفظ السلم والامن الدوليين وفي المقاصد الاخرى للمنظمة ، "كما يراعى التوزيع الجغرافي العادل" ، والشرط الثالث هو ان الاعضاء غير الدائمين الذين انتهت مدتهم لا يجوز اعادة انتخابهم على الفور.

فكيف عولجت مسألة انتخاب الاعضاء غير الدائمين في مجلس الامن حتى الآن ؟ نقول بادئ ذى بدء ان المعيار المطبق حتى الان هو ذاك المسمى باتفاق الشرف المعقود في لندن عام ١٩٤٦ الذى كانت توزع بموجبه المقاعد الستة للاعضاء غير الدائمين على النحو التالي : اثنان لامريكا اللاتينية ، وواحد للكومنولث البريطاني ، وواحد للشرق الادنى ، وواحد لاوروبا الغربية وواحد لاوروبا الشرقية . وقد استمر العمل بهذا النظام الى ان طرأت ازمة نتيجة انضمام عدد كبير من الدول حيث أفضى ذلك الى جعل صيغة التوزيع الجغرافي العادل غير واقعية ، ولانه بات من الضرورى كذلك توسيع مجلس الامن.

ونتيجة لذلك تعددت الحالات التي كانت الدول الاعضاء تتقاسم فيها مدة الولاية ، بل لقد جاء وقت لم يكن لاحدى المجموعات الاقليمية ممثل واحد كعضو غير دائم في مجلس الامن. ولما لم يكن لهذه الحالة ان تستمر فقد اتخذت الجمعية العامة القرار ١٩٩١ ألف (د — ١٨) بتوسيع عضوية المجلس. ووضع ذلك حدا لتقاسم مدة العضوية ، وهي ممارسة كان يمكن ان تكون غلطة ، بل وأمرا يتنافى مع شرط مدة السنتين الذين ينص عليه الميثاق.

Digitized by UNOG Library

على اننا يجب ألا ننسى انه عند توسيع المجلس كان مفهوما ، مثلما كان متفقا عليه من قبل عند تأسيس الامم المتحدة ، انه سيتعين انتخاب بعض الاعضاء لمدة سنة واحدة فقط ليتسنى تحقيق التناوب اللازم في وقت لاحق . وعليه ، اذا وجدنا انفسنا في هذا الوضع الحرج ، فلا تثريب علينا اطلاقا اذا تعين علينا ، في هذه اللحظة وبسبب ظروف خاصة ، ان نقبل بقسمة مدة الولاية على أن يتنازل أحد البلدين بعد انتخابه بطريقة عادية ، عن مقعده الى البلد الاخر في نهاية السنة المقبلة .

لماذا نجد أنفسنا في هذه الحالة ؟ من الجلي ان ذلك يرجع للاسباب ذاتها التي أفضت الى انهيار اتفاق الشرف الذى تم التوصل اليه في لندن ، والذى استعيض عنه ، كما اسلفنا ، بالقرار ١٩٩١ ألف (د - ١٨) . وما هي الظروف التي نواجهها في الوقت الحاضر ؟ في رأيي اننا في وضع مماثل لذلك تماما .

لقد قررت هذه الجمعية في الآونة الاخيرة ادراج بند جديد في جدول أعمالها بعنوان " مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الامن وزيادة هذه العضوية " . اما لماذا يتعين علينا اللجوء الى هذا التوسيع ، فذلك يرجع بالضبط الى ان عدد المقاعد الحالي ليس كافيا للوفاء بالاحتياجات الحالية . وسوف يناقش هذا البند الذى ارجئ الى الدورة المقبلة للجمعية العامة في الوقت المناسب . لقد ذكرنا مؤخرا ان زيادة العضوية الذى تم في عام ١٩٦٥ كان خطوة حكيمة وان مجلس الامن قام بأعماله على وجه مرض مدة ١٦ عاما . فلنمض الآن اذن في مسعانا كما لو كنا في نفس الوضع الذى واجهته جمعيتنا العامة في الستينات ، عندما اصبح اتفاق الشرف المعقود في لندن متقادما ، الامر الذى دعانا الى مواجهة الحقائق الماثلة من اجل انقاذ منظمتنا التي كانت تمر بأزمة دستورية خطيرة والتي ينبغي ان يستمر التوزيع الجغرافي فيها وفقا للصيغة المنصوص عليها في القرار ١٩٩١ ألف (د - ١٨) الى ان تزاد العضوية مرة أخرى ، ولنطلب الى مجموعة امريكا اللاتينية والمرشحين ان يحسموا هذا المأزق .

السيد بترى (الولايات المتحدة الامريكية) (الكلمة بالانكليزية) : اعتقد انه لا توجد ثمة حاجة الى ان نوجز مرة أخرى تاريخ المشكلة كما تطورت في هذه الجمعية هذا العام . واود ان أقول ان وفد بلدى يقف الى جانب جميع أعضاء الوفود الاخرى الذين تكلموا أو سيتكلمون تحدوهم رغبة مخلصة في ايجاد حل عادل لهذه المشكلة في اطار أحكام الميثاق والنظام الداخلي التي نهتدى بهما في هذه القاعة .

Digitized by UNOG Library

(السيد بترى، الولايات المتحدة الامريكية)

وبين ايدينا الان وثيقتان : مشروع القرار النمسوى (A/34/L.66) والتعديلات التي قدمتها الجزائر تواً في الوثيقة A/34/L.67. وقد قدم ممثل النمسا مشروع قرار في محاولة لدفع الجمعية العامة نحو الوصول الى حل لأزمة التصويت الحالية . ولا يحدد مشروع القرار هذا أية مجموعة من الصيغ لذلك الحل وانما يسعى ، بدلا من ذلك ، الى جعل الجمعية العامة تعلن عن رغبتها في ان يتم التغلب على ازمة التصويت بروح التراضي والنية الطيبة ، كما يسلم بأن اى حل من هذا القبيل يجب ان ينتج عن توافق آراء جميع الاطراف المعنية بهذه المشكلة ، بما في ذلك آراء المتنافسين الرئيسيين، والمجموعة الاقليمية المذكورة وجميع الاعضاء الذين يرغبون في حل المسألة .

أما التعديلات الجزائرية فتبدو ، في نظرنا ، انها تتعارض وقصد مشروع القرار ذاته . فبينما ينبغي لنا ان نسعى لتوسيع الاساس الذى قد يتم بمقتضاه ايجاد حل ، تريد التعديلات الجزائرية منا ان نحد من الخيارات المتاحة . وانا أتحدث بصفة خاصة عن التعديل الاول الذى يريد منا ان نقتدى بالممارسة التي اتبعتها الجمعية العامة بعد اتخاذ القرار ١٩٩١ ألف (د - ١٨) عام ١٩٦٣ . وعلى الرغم من ان أثر هذا التعديل هو بالتأكيد غير واضح فيبدو انه يستبعد امكانية لجوء الجمعية العامة الى ما سبق لها ان وضعته من سوابق او جرت عليه من ممارسة مرعية بغية حل نزاع من هذا القبيل في ظروف سابقة ولكنها مشابهة تماما للظروف الحالية .

Digitized by UNOG Library

(السيد بتـرى ، الولايـات المتحـدة الامريكيـة)

وربما تكون الحالة الاقرب شبها بهذه الحالة هي الطريق المسدود الذى وصلت اليه انتخابات مجلس الامن في عام ١٩٥٩ بين تركيا وبولندا . وكان المخرج الوحيد من الاقتراع المتكرر يومئذ هو قسمة مدة العضوية بين البلدين .

ووجد مخرج مماثل في العام التالي من المنافسة بين الفلبين ويوغوسلافيا .

وفي حين أن وفدى لن يقترح في هذه المرة اى حل محدد لمشكلتنا الراهنة ، فاننا نؤمن بأن أى تعديل يحد من الاختيارات المتاحة لمن يرغبون في الدخول في مشاورات بصدد هذا الموضوع لن يكون من شأنه الا ان يزيد من صعوبة ايجاد حل للمأزق الراهن ، وينبغي أن يرفض .

وأود أن أعلق على جانب آخر من أعمالنا لهذا اليوم . ان وفد الولايات المتحدة يتمسك بشدة بوجهة النظر القائلة ان أى قرار تتخذه الجمعية العامة بصدد موضوع انتخاب أعضاء لمجلس الامن يتطلب أغلبية الثلثين . فالميثاق ينص بوضوح على ان :

" تصدر الجمعية العامة قراراتها في المسائل الهامة بأغلبية ثلثي الاعضاء الحاضرين المشتركين في التصويت . وتشمل هذه المسائل : التوصيات الخاصة ب . . . . . انتخاب أعضاء مجلس الامن غير الدائمين . . . . . "

لقد نقلت بالحرف الواحد نصوص المادة ١٨ (٢) من الميثاق التي تتعلق بأعمال هذا اليوم .

وهكذا فان الجمعية العامة ملزمة بنص الميثاق بأن تصدر أية توصية بصدد هذا الموضوع بأغلبية ثلثي الاعضاء الحاضرين المشتركين في التصويت . وعليه فان مشروع القرار المقدم من النمسا في الوثيقة A/34/L.66، وكذلك التعديلات التي اقترحت توا من الجزائر، وأية اقتراحات او تعديلات اخرى لا يمكن اعتمادها الا اذا نالت أغلبية الثلثين المنصوص عليها . والميثاق يشترط هذه الاغلبية حتى ولو بدا القرار الذى تتخذه الجمعية في ظاهره مجرد قرار اجرائي . ان حكم الميثاق الذى يشترط اغلبية الثلثين حكم جلي . وأية نتيجة اخرى سيكون من شأنها الالتفاف على شرط اغلبية الثلثين الذى يشترطه الميثاق لانتخاب اعضاء لمجلس الامن . ونحن نؤمن بأن أعضاء الجمعية العامة سيتفهمون قصدنا .

السيد ب . سي . ميشرا (الهند) (الكلمة بالانكليزية) : ليس من دواعي سرورى أن أتكلم في هذه المناقشة عصر هذا اليوم . فالجمعية والمنظمة بأسرها تواجهان أزمة ذات مضامين دستورية ، وقانونية ، وسياسية . وأيا ما كان الرأى القانوني - وهو مختلف من وفد الى آخر -

Digitized by UNOG Library

فمن الجلي أن أية دولة تستطيع تجاهل قرارات مجلس الامن بحجة انه ليس مشكلا بالطريق القانوني ، وستكون هذه هي الحال اذا ما فشلت الجمعية في انتخاب العضو الخامس عشر للمجلس . وبذلك فان المأزق الذى نواجهه ليس مأزقا للبلدين المعنيين مباشرة بالاقتراعات الـ ١٣٩ التي أجريناها الى الان فحسب : بل هو مأزق للمنظمة كلها ، وهو ناجم عن اخفاق الجمعية في الوفاء بالتزاماتها .

لذلك فالوفد النمساوى يملك صلاحية محاولة ايجاد مخرج من هذا الوضع الحرج . وتملك الوفود الاخرى ، بالمثل ، حق التعبير عن آرائها من خلال تعديلات تقترحها على مشروع القرار النمساوى . ولدينا الان بعض التعديلات متوفرة في صورة مطبوعة . واقترح ممثل زائير شفويا تعديلا آخر عندما تكلم قبل بضع دقائق . وقدم متكلمون سابقون أفكارا أخرى أيضا . وكلها خليقة بالاعتبار . ومن أسف أن وفدى لا يرى ان مشروع القرار سواء في صورته الحالية أو بالتعديلات التي اقترحت عليه يقدم مخرجا من هذه الحالة الخطيرة .

والحقيقة ان ثمة خمس امكانيات لحل الازمة التي تواجهنا : الاولى ، أن ينسحب أحد البلدين المرشحين لتسهيل مهمة الجمعية العامة ، والثانية ، ان ينسحب أحد البلدين المرشحين على أن تعده المجموعة الاقليمية المعنية بتأييد ترشيحه للانتخاب لعضوية المجلس في المستقبل ، والثالثة ، ان ينسحب كلا البلدين المرشحين وان تدعم المجموعة الاقليمية المعنية مرشحا ثالثا لعضوية المجلس في دورة الجمعية العامة هذه ، والرابعة ، ان يتفق المرشحان على اقتسام المقعد في المجلس بحيث يشغله كل منهما مدة سنة واحدة فقط ، والخامسة ، ان تقرر الجمعية تعليق عمل الفقرة ٣ من منطوق القرار ١٩٩١ ألف (د - ١٨) ، التي تشترط توزيعا اقليميا لانتخاب الاعضاء غير الدائمين للمجلس ، لهذه الدورة فقط . واتخاذ قرار من قبل الجمعية وفقا للخيار الخامس من الخيارات التي طرحتها لتوى سيعنى أن أية دولة عضو في الامم المتحدة ، بصرف النظر عن المنطقة التي تنتمي اليها تلك الدولة أصلا ، يجوز انتخابها للمجلس - على أن تستثنى بالطبع تلك الدول التي هي الآن أعضاء في المجلس أو التي ستنسحب منه في ٣١ كانون الاول / ديسمبر هذا العام .

وتتوقف الخيارات الاربعة الاولى على موافقة البلدين المرشحين والمجموعة الاقليمية المعنية . ويتعذر على الجمعية ان تتخذ مقررا بشأن تلك الخيارات . ولذلك فان على البلدين المعنيين أن يتعاونا في محاولة ايجاد حل .

Digitized by UNOG Library

أما الخيار الخامس فهو بالطبع متاح للجمعية اذا أخفق كل شيء سواه ، غير ان وفدي يرى اننا لم نصل بعد الى المرحلة التي ينبغي للجمعية فيها ان تنظر في تعليق الفقرة ٣ من منطوق القرار ١٩٩١ ألف (د - ١٨) .

ويرى وفدي ان على الجمعية ان تواصل الاقتراع طالما اقتضته الضرورة لانتخاب العضو الخامس عشر لمجلس الامن . ونحن نأمل - ولنا الحق في أن نأمل - ان يجري في هذه الاثناء ليس البلدان المعنيان مباشرة فحسب ، وليس المجموعة الاقليمية المعنية مباشرة فحسب ، بل جميع الدول الاعضاء والوفود الموجودة هنا مشاورات غير رسمية من اجل الخروج بحل قد يكون الوصول اليه ضروريا اذا ما ظل المأزق الراهن على حاله .

وان اعتماد مشروع القرار المعروض علينا ، في صورته الحالية أو بالتعديلات المقترحة عليه سيكون ، في رأي وفدي ، سابقة سيئة . فالميثاق ينص على اجراء اقتراع سري لانتخاب الاعضاء غير الدائمين لمجلس الامن . وقد وضع الميثاق والجمعية معا قوانين وقواعد لهذه الانتخابات . وسيكون اللجوء الى قرارات من هذا النوع لتسوية هذه المسألة ، في رأي وفدي ، أمرا خطرا .

ويجب عليّ ان اعترف ، بالطبع ، بأن مشروع القرار المقدم من ممثل النمسا لا يدعو الى اتباع هذه الطريقة أو تلك لحل الازمة . ولكن كما رأى ممثل النمسا نفسه ، ثمة تعديلات على اقتراحه - تعديلات يحتمل جدا ان تنال تأييد أغلبية الثلثين في الجمعية . فلو حدث ذلك أيصبح في الامكان حل الازمة ؟ لا أعتقد ذلك ، لاننا عندما نعود الى الاقتراع السري بعد اعتماد مشروع القرار هذا سنواجه أيضا نفس الحالة التي نواجهها الآن .

انني أناشد صديقي الحميم ممثل النمسا الدائم ألا يصر على التصويت على مشروع قراره . لقد أتاح لنا ، في اعتقادي ، فرصة للاعراب عن وجهات نظرنا بصدد هذه الحالة الخطيرة . وقد عمل مشروع قراره على تركيز انتباه جميع الوفود على خطورة الازمة التي نواجهها ، وأعتقد أن ممثل النمسا ينبغي أن يقنع بتلك النتيجة .

وان اقتراحي ، اذا تفضل صديقنا ممثل النمسا بسحب مشروع قراره ، هو أن نواصل الاقتراع كدأبنا كل تلك الايام والاسابيع الى الآن .

Digitized by UNOG Library

السيد بيزا اسكالانتي (كوستاريكا) (الكلمة بالاسبانية) : أود أن أقرر أن وفدي رحب بالاقتراح المقدم من وفد النمسا (A/34/L.66) ، الذي نعتبره جهدا بنّاء لتمكين الجمعية العامة من الخروج من حالة الجمود التي تجد نفسها فيها نتيجة لعجزها عن انتخاب عضو مجلس الامن بعد ١٣٩ اقتراعا . فقد حسب بعض الممثلين انهم قطعوا مسافة ٦٫٩٥ كيلومترا في ذهابهم الى صندوق الاقتراع وايابهم منه .

بيد أننا نعتقد ان مشروع القرار هذا يتطلب تعديلات لنضمن أن يؤدي الى اجراء فعال .

ويقوم منطقنا على أساس حقائق معينة معروفة لجميع الممثلين سأحاول تلخيصها كما ورد بيانها صباح هذا اليوم في الجمعية العامة . أولا ، من المسلّم به ان ليس ، ولن يكون ، ثمة حل عن طريق التصويت في الجمعية العامة . فعلى امتداد ١٣٩ اقتراعا كان التغير في النسب المئوية ضئيلا لا يكاد يذكر ، على الرغم من جميع المحاولات التي بذلت من خلال وسيلة التصويت المهذبة هذه ، لاسيما عندما يكون التصويت غير مقيد ، للدلالة على الحاجة الى حل وسط .

وليس ممكنا كذلك ولا مقبولا ان يفرض على الطرفين المعنيين حل في الجمعية العامة يخرج عن نصوص الميثاق .

والى جانب ذلك ، فتعليق جلساتنا واستئنافها في كانون الثاني /يناير أو شباط/فبراير ، وهو البديل الوحيد المتاح للجمعية العامة ذاتها في هذا الوقت ، سيؤدي ، على أقل تقدير ، الى جدل قانوني وسياسي صعب وخطير بصدد شرعية أية قرارات قد يتخذها مجلس الامن .

ورغم أن ثمة آراء جديرة بالاحترام تؤيد وجهة النظر القائلة ان المجلس يمكنه في الواقع أن يعمل بصورة قانونية مادام يتوفر فيه النصاب القانوني ، فالحقيقة ان رأي أغلبية خبراء القانون العام هو على العكس من ذلك ، فهم يشعرون ان وجهة النظر القائلة بالنصاب ستحدث سابقة مؤسفة ، تلحق الضرر بوجه خاص بالاعضاء غير الدائمين في مجلس الامن ، وأن الشكوك التي تحوم حول قانونيتها ، على أية حال ، ستكون خطيرة بما يكفي لالقاء ظلال وخيمة على مجلس الامن في وقت يواجه فيه الجهاز الرئيسي في منظومة الامم المتحدة أزمات دولية تنذر بالخطر .

وعلى أية حال ، فلا مواصلة جلساتنا ولا تعليقها يبدو أنه يبشر بأية امكانية للحل . وبالتالي فاني أرى ان لا فائدة من استمرار محاولات الجمعية العامة ، سواء الآن او فيما بعد ، ما لم ينشأ في الوقت ذاته جهاز يوفر على الاقل امكانية الحل .

Digitized by UNOG Library

ونحن نرى ان المنبر الطبيعي والمنطقي والفعال الوحيد لايجاد مثل هذا الحل هو مجموعة امريكا اللاتينية . فقد وجدت مجموعة امريكا اللاتينية نفسها عاجزة عن العمل بصورة فعالة ، والسبب الغالب في ذلك هو ان المجموعة في حد ذاتها لا تملك تفويضا محددا في هذه المسألة وانها سبق ان اضطلعت بما يترتب عليها من مسؤولية بأن قدمت تقريرا الى الجمعية العامة ذكرت فيه ان لديها ثلاثة مرشحين من المنطقة دون أن تدعم أيا منهم .

وفي هذه الظروف ، شعرت مجموعة من البلدان ممثلة هنا انه اذا قررت الجمعية العامة تفويض مجموعة امريكا اللاتينية بالبت في المسألة أو ببذل كل جهد لاقتراح حل وتقديمه للجمعية ، فان هذا سيمكن مجموعتنا من أن تتولى المشكلة من جديد وان تحاول الاسهام في عمل الجمعية العامة باتخاذ قرار ما ، كان اتخاذه متعذرا الى الآن . ومع ذلك ، فليس في وسعنا ان نضمن الوصول الى نتيجة مواتية ، ولكن يبدو لنا ان هذه هي الامكانية الوحيدة الباقية للجمعية .

وبناء عليه ، فان وفدي ، الى جانب وفود فنزويلا ، والجمهورية الدومينيكية ، وغواتيمالا ، وهندوراس ، وبوليفيا ، وزائير ، يقدم للجمعية بتواضع ، للنظر ، تعديلا لمشروع القرار المقدم من الوفد النمساوي . وهذا الاقتراح ، الذي أقدمه شفويا لأسباب تتعلق بالوقت ، هو أن يضاف الى الفقرتين ١ و ٢ من المنطوق ذكر مجموعة امريكا اللاتينية بالتخصيص . وبتحديد أدق ، نقترح أن يكون نص الفقرة ١ من المنطوق كما يلي :

" تطلب الى الدولتين العضوين المعنيتين والى المجموعة الاقليمية ذات الصلة أن تدخل على الفور في مشاورات لكي تقترح على الجمعية العامة حلا ملائما يمكنها من أن تفي في الوقت المناسب بمسؤوليتها بموجب ميثاق الامم المتحدة بصدد انتخاب أعضاء غير دائمين لمجلس الامن ،"

" تحثها على ابلاغ رئيس الجمعية العامة بنتيجة المشاورات التي تجرى وفقا للفقرة ١ أعلاه في موعد لايتجاوز ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ " .

Digitized by UNOG Library

وعلى نحو ما يرى الممثلون ، فان التغييرات طفيفة ، ولا يقصد من ورائها سوى اعادة تأكيد المسؤولية التي نعتقد انها تقع على عاتق مجموعة أمريكا اللاتينية والمتمثلة في مواصلة بذل كافة أنواع الجهود بغية التقدم باقتراح الى الجمعية العامة لحل هذه المشكلة التي لم تتمكن الجمعية العامة ، ولن تتمكن ، من تسويتها . وأقول " تقترح " على الجمعية العامة ، لانني يجب أن أوضح انه لم يخطر ببالنا أن تستولي المجموعات الاقليمية على الصلاحيات التي تملكها الجمعية العامة أو أن تضع العراقيل أمام هذه الصلاحيات . بيد أننا نعتقد انه ينبغي أن تعود المجموعة ، بتكليف محدد من قبل الجمعية العامة ، الى تولي مسؤولية فسرت بطرق مختلفة ، لمساعدة الجمعية العامة ذاتها في تسوية المشكلة عن طريق تقديم اقتراح محدد بشأن هذه المسألة العويصة المتعلقة بانتخاب عضو غير دائم في مجلس الأمن .

هذا اذن هو موقفنا . وفيما يتعلق بمشروع القرار A/34/L.67، المقدم من الجزائر ، فانني أود فقط أن أقول ان وفدي يحتفظ بحقه في أن يعلن ، وهو يتحدث بالأصالة عن نفسه فحسب ، معارضته لهذا المشروع من أساسه لأسباب قانونية ومؤسسية .

السيد ليفانو (كولومبيا) (الكلمة بالاسبانية) : أود أن استهل كلمتي بالترحيب بالفرصة التي أتاحها الوفد النمساوي للجمعية العامة لكي تأخذ استراحة قصيرة من روتين التصويت ، لكي تتوقف ثم تجري ، على غرار ما نفعل الآن وما آمل أن نواصله ، دراسة هادئة للمشاكل التي نشأت فيما يتعلق بانتخاب عضو في مجلس الأمن .

لعل من الغرور أن افترض انه قد اجري ١٣٩ اقتراعا ، واننا نجتمع هنا في فترة العطلة هذه التي تحتل مكانة هامة في قلوبنا جميعا ، لمجرد أن هناك طموحين ، أو رغبتين طموحتين ، للحصول على مقعد في مجلس الامن . ان اجراء ١٣٩ اقتراعا بشأن مسألة انتخاب عضو في مجلس الامن لم يكن شيئا بلا داع . وأعتقد انه من الممكن أن تكون كولومبيا ، وكوبا أيضا ، قد اثر في مشاعرهما الآن ذلك التأييد الباسل الذي حصلتا عليه من مثل هذين العددين الكبيرين في الجمعية العامة ، حيث يوضع في الاعتبار أن البلدين كليهما يمثلان شيئا لا يهمهما وحدهما بل يهم المجتمع الدولي أيضا . ولهذا السبب اجري ١٣٩ اقتراعا . ولهذا السبب نجتمع اليوم ونواجه مشكلة عويصة لا يمكن بالطبع لأي حل لها أن يغفل الاسباب الموضوعية ، التي استلزمت اجراء

Digitized by UNOG Library

١٣٩ اقتراعا والتي دفعت البعض من كل الدول الممثلة هنا الى التصويت لصالح كوبا ودفعت البعض الآخر الى التصويت لصالح كولومبيا ، بنسب مئوية مختلفة .

وادراكا للمسؤولية التي تقع على عاتق بلدى لكي ييسر ، بطريقة ما ، التوصل الى حل في هذا المأزق الصعب ، فقد ذكرنا في المشاورات التي اجريناها مع رئيس الجمعية العامة ، والبلدان الصديقة ، ورئيس مجموعة امريكا اللاتينية ومجموعة امريكا اللاتينية ذاتها ومع رؤساء المجموعات الاقليمية المختلفة ، صباح اليوم ، اننا نرى ، في ضوء التأييد المستمر الذى منحته الجمعية العامة ككل للبلدين في جميع الاقتراعات المئة والتسع والثلاثين أن أنسب الحلول ربما كان هو ذلك الحل البديل المقترح في وقت سابق من قبل كولومبيا ، التي هي على استعداد لقبوله الآن وفي الايام المقبلة ، ألا وهو تقسيم فترة شغل المقعد ، بحيث تترك للجمعية العامة الحرية التامة في اختيار الطريقة التي تقسم بها هذه الفترة .

ونظرا لأن الجمعية العامة قد تمسكت ، بنسب تصويتها المختلفة طوال الاقتراعات العديدة ، بايمانها بأن كوبا وكولومبيا معا لديهما شيء ما وتمثلان شيئا يهم المجتمع الدولي ، فليس من قبيل التهور من جانبي أن افترض انه سيكون حسنا أن يقوم البلدان ، عن طريق تقسيم فترة شغل المقعد ، بتمثيل الجمعية العامة في مجلس الامن .

وليس بوسعي أن أمتنع عن ايضاح مشاعرى اليوم بشأن خطورة المشكلة التي تواجهنا وأهمية هذه اللحظة التاريخية في الامم المتحدة . وانها للحظة تاريخية ، لا لأننا نعيش أزمة مؤسسية ، ولكن لأنها لحظة تتيح للجمعية العامة فرصة لمحاولة التوصل الى حل يسمح بالتمثيل المشترك لتطلعات ليست فقط تطلعات بلدان منفردة ، بل تشمل الى حد ما مسائل وقضايا تهم المجتمع الدولي بأسره . وبناء على ذلك ، فان موقف كولومبيا ، الذى أود التعبير عنه بوضوح شديد في هذه المرحلة ، يتمثل في اننا على استعداد ، كمخرج من المأزق الذى نجد فيه أنفسنا ، للقبول بتقسيم فترة شغل المقعد بحيث تترك للجمعية العامة الحرية التامة لكي تبين كيفية تنفيذ التقسيم .

Digitized by UNOG Library

السيد مالميركا بيئولي (كوبا) (الكلمة بالاسبانية) : ان الجمعيـــة العامة تواجه الآن موقفا لم يسبق له مثيل في تاريخها الذى بدأ منذ ٣٤ عاما . أولا : لم تكن هنـــاك حاجة من قبل على الاطلاق الى اجراء مثل هذا العدد الكبير من الاقتراعات لانتخاب عضو غـــير دائم في مجلس الامن . ثانيا : لم يحدث على الاطلاق منذ اعتماد القرار ١٩٩١ ألف (د-١٨) المؤرخ في ١٧ كانون الاول /ديسمبر ١٩٦٣ ، الذى أوجد تمثيلا جغرافيا أنسب في مجلس الأمن ، أن تقدم عضوان من المجموعة الاقليمية ذاتها بترشيحهما دون أن يقرر المرشح الذى حصل علـــى عدد أقل من الأصوات الانسحاب بعد عدد معين من الاقتراعات ، عندما يدرك انه لا يمكن انتخابه . ثالثا : لم يحدث من قبل على الاطلاق أن أعلن عضو دائم في مجلس الأمن أن انتخاب دولـــة عضو في الامم المتحدة لعضوية مجلس الامن ، كعضو غير دائم ، هو أمر غير مقبول لدى حكومتـــه . رابعا : لم يحدث من قبل على الاطلاق أن منعت الجمعية العامة من التقيد بالمهمة الـــتي نـــص عليها ميثاق الامم المتحدة والمتعلقة بانتخاب خمسة أعضاء غير دائمين في مجلس الامن كل عـــام قبل نهاية دورتها ، وبالتالي لم يحدث من قبل على الاطلاق أن واجهت منظمتنا احتمال انعقاد مجلس الامن في بداية العام الجديد دون أن يكون فيه ١٥ عضوا ، على النحو المبين في المـــادة ٢٦ من ميثاق الامم المتحدة .

ولقد قامت كوبا منذ وقت مبكر ، تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٧ ، بابلاغ مجموعة امريكـــــا اللاتينية بقرارها ترشيح نفسها في الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن . وفي آذار/مارس ١٩٧٨ ، تقدم الوفد الكوبي بطلب رسمي ، في مذكرة شفويـــة موجهة الى كل دول أمريكا اللاتينية ، وفيما بعد الى سائر أعضاء الأمم المتحدة . وحتى أيار/مايو ١٩٧٩ ، أى منتصف هذا العام ، كان طلب ترشيح كوبا لشغل مقعد في مجلس الأمن هو الطلب الوحيد المقدم الى أعضاء مجموعتنا الاقليمية لكي تنظر فيه . وبمعنى آخر ، فان ترشيحنا لم يكـــن عقبة أمام طموح أية دولة أخرى .

وعندما قدمت طلبات ترشيح دولتين اخريين في ذلك الوقت الى مجموعة أمريكا اللاتينيـــة ، لم يكن بوسع المجموعة ، على نحو ما حدث من قبل في سائر المجموعات الاقليمية ، أن تؤيد ترشيـــح أية دولة ، وقامت وفقا للقواعد والممارسات العادية بابلاغ رئيس الجمعية العامة بأسماء دول أمريكـــا

Digitized by UNOG Library

اللاتينية التي قدمت طلبات ترشيحها لشغل مقعد مجلس الأمن الذى سيشغر بانتهاء عضوية بوليفيا في ٣١ كانون الأول /ديسمبر من هذا العام .

وعندما سحب ترشيح غواتيمالا في اليوم ذاته الذى بدأ فيه الاقتراع في الجمعية العامة ، لم يتبق من المرشحين سوى كوبا وكولومبيا . وخلال ١٣٩ اقتراعا حصلت فيها كوبا على أغلبية ملموسة من الاصوات بالمقارنة بالاصوات التي نالها البلد الآخر المرشح من امريكا اللاتينية ، عجزت الجمعية العامة عن انتخاب العضو الخامس غير الدائم في مجلس الامن . وأود أن ألفت أنظار الممثلين الى الخطوات التي اتخذتها حكومتي لتجنب مواجهة انتخابية في الجمعية العامة مع بلدان أخرى من القارة .

أولا : أعربت كوبا لرئيس لجنة التوفيق التابعة للمجموعة الاقليمية عن استعدادها لسحب ترشيحها اذا تعادلت الاصوات في الاقتراع الاول أو اذا حصلنا على أصوات أقل من منافسنا ؛ كما أعربت بالمثل عن رغبتها في ايجاد مخرج من مثل هذا الموقف ، حيث عبرنا عن استعدادنا لسحب ترشيحنا لعضوية المجلس الاقتصادى والاجتماعي لصالح منافسنا ، اذا وافق هذا البلد في المقابل على تأييد ترشيحنا لمجلس الأمن .

ثانيا : جددنا هذين الاقتراحين في المجموعة الاقليمية ، ولقد سحبت كوبا بالفعل ترشيحها لعضوية المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، باعتبار ذلك لفتة يمكن أن تسفر عن حل وسط .

ومما يؤسف له أن المقترحات الكوبية لم تقبل من المرشح الآخر ، الذى تمسك بترشيحه ، رغم الاقتراعات المائة والتسعة والثلاثين التي جاءت في غير صالحه ، ورغم الخطوات التي اتخذتها كوبا على الصعيد الحكومي وعلى مستوى الممثلين الدائمين .

وخلال الأسابيع القليلة الماضية ، كانت هناك مبادرات مختلفة تهدف الى ايجاد مخرج من المأزق الذى نشأ نتيجة لمنع الجمعية العامة من الوفاء بمهمتها . وكانت أكثر هذه المبادرات كسبا للتأييد هي المبادرة التي تحثنا على تقاسم فترة شغل المقعد ، رغم انه قد اشير أيضا الى أن العرف قد جرى منذ عام ١٩٦٣ واعتماد القرار ١٩٩١ ألف (د - ١٨) على أن ينسحب المرشح الذى ينال أقلية الأصوات بغية مساعدة الجمعية العامة في الوفاء بمهمتها الهامة المتمثلة في انتخاب الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن .

Digitized by UNOG Library

(السيد مالميركا بيئولي ، كوبا)

ولقد اتيحت لنا الفرصة لكي نشرح موقف كوبا باسهاب ، في الاجتماعات التي عقدت مع المجموعات الاقليمية ومع العديد من ممثلي الدول الاعضاء ، ولكننا نرى أن من الضروري أن نشرح موقفنا مرة أخرى هنا في الجلسة العامة للجمعية العامة .

أولا : أن الحل الذى يكمن في تقاسم فترة شغل المقعد ليس حلا في الحقيقة ، ولكنه عودة الى ممارسة ضارة لم تكن معروفة فيما بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٥٥ ولم تتبع منذ توسيع نطاق عضوية المجلس في عام ١٩٦٥ ، لأنه يتناقض بصورة مباشرة مع روح ونص المادة ٢٣ من ميثاق الامم المتحدة التي تقضي ، كما نعرف ، بصورة لا تقبل اللبس أو الغموض بانتخاب أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين لمدة سنتين .

ثانيا : اذا قبلت كوبا ذلك الاقتراح ، فانها لن تكون قد خالفت أحكام الميثاق فقط ، بل ستكون قد أرست سابقة غير مرغوب فيها بالمرة لكل الدول الاعضاء . ويعني اقتسام فترة شغل المقعد الآن أن أى بلد يحصل على غالبية الاصوات مستقبلا قد يكون ملزما بالمثل باقتسام فترة شغل مقعده ، مما يضر بأحكام الميثاق على نحو واضح ؛ كما يعني فضلا عن ذلك أن الدولة التي تعجز عن الحصول على أغلبية بسيطة ستكافأ بعضوية مجلس الأمن لسنة واحدة .

ثالثا : ان كوبا ، بتمسكها بترشيحها وعدم موافقتها على اقتسام فترة شغل المقعد ، لا تسير وراء مصلحة وطنية ضيقة ، ولكنها تدافع في الواقع عن حق كل الدول الاعضاء في أن تنتخب لعضوية الاجهزة الرئيسية للامم المتحدة وفقا للميثاق وللممارسات والتقاليد الديمقراطية المعمول بها في الجمعية العامة .

ولقد اقترح بعض المتكلمين في الجمعية العامة أن تدعى مجموعة أمريكا اللاتينية الى البحث عن مخرج من هذا المأزق ، بالتعاون مع البلدين المرشحين .

ولقد حدث في عدة مناسبات سابقة أن وجدت كل المجموعات الاقليمية نفسها مضطرة الى مواجهة الجمعية العامة بحالة رشحت فيها اكثر من دولة عضو نفسها لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن . ولقد حسمت الجمعية العامة في كل مرة ، بالاقتراع ، مسألة أية دولة ينبغي أن تشغل المقعد الشاغر في مجلس الامن . وفي مناسبات عديدة انسحبت الدولة التي حصلت على عدد أقل من الأصوات ، حتى على الرغم من أن ترشيحها ربما حظي بتأييد المجموعة الاقليمية ، عندما حصل المرشح الاخر على غالبية الاصوات التي أدلت بها الدول الاعضاء .

Digitized by UNOG Library

ان الانتخاب هو واجب الجمعية العامة . أما دور المجموعات الاقليمية فانه يقتصر على مساعدة الجمعية العامة في الاضطلاع بمسؤوليتها المتعلقة بانتخاب الاعضاء غير الدائمين في مجلس الامن ، وفقا للولاية المنصوص عليها في المادة ٢٣ من ميثاق الامم المتحدة .

ان مجموعة امريكا اللاتينية لا تستطيع ، كما أوضحنا من قبل ، أن تحل محل الجمعية العامة . أولا : لأنها مجموعة غير رسمية تستند فقط الى طابعها الاقليمي - أى انها مكونة من الدول الواقعة في المنطقة الجغرافية ذاتها ؛ ثانيا : لأن المجموعة ليست فوق السلطات القومية ولا يمكنها اتخاذ قرارات تؤثر بأى حال على الحقوق السيادية للدول الاعضاء ؛ وثالثا : لأن الجمعية العامة لا تستطيع أن تفوض صلاحياتها المحددة الى أية دولة أو مجموعة من الدول .

ولهذا فان كوبا لا تستطيع أن تقبل الاقتراح الذى يدعو الى أن يعهد بما يمثل ، بمقتضى الميثاق ، احدى مسؤوليات الجمعية العامة التي لا يمكن تفويضها ، الى مجموعة اقليمية تفتقر بحكم تعريفها الى شخصية قانونية محددة تمارس صلاحياتها فيما يتعلق بهذا الموضوع .

والمشكلة المطروحة الآن ليست انتخاب دولة أو اخرى لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن . ان المشكلة المطروحة ليست سوى احترام ميثاق الامم المتحدة والمبادئ الديمقراطية التي تخضع لها الهيئة العليا التي ينتمي اليها كل الاعضاء ، وهي الجمعية العامة . ولهذا السبب ، فان كوبا لا تستطيع ان تقبل ولن تقبل اقتسام المقعد بوصفه حلا صحيحا .

وينبغي على المسؤولين عن خلق هذه الحالة أن يفكروا مليا ، للحظة ، فيما قد يسفر عنه موقفهم من عواقب خطيرة تؤثر على مستقبل منظمتنا .

وأود في هذا السياق ذاته أن اشير الى نتيجة محتومة من نتائج المأزق الراهن ، ألا وهي انه اذا عجزت الجمعية العامة عن انتخاب العضو غير الدائم الخامس عشر في مجلس الامن بحلول ٣١ كانون الاول /ديسمبر فان المجلس لن يكون مشكلا وفقا للولاية المنصوص عليها في المادة ٢٣ من الميثاق .

ولقد سمعنا آراء مختلفة حول ما اذا كان المجلس يستطيع ، أو لا يستطيع ، القيام بوظائفه بعدد أقل من الخمسة عشر عضوا الذين نصت عليهم تلك المادة . وبغض النظر عن التفسير القانوني الذى قد يكون مقبولا ، فان الفقرة ١ من المادة ٢٣ تنص دون لبس أو غموض على ما يلي : " يتألف

Digitized by UNOG Library

مجلس الأمن من خمسة عشر عضوا من الأمم المتحدة"؛ وهذا ما يبدو انه لا يدع مجالا للتفسير من وجهة النظر الدستورية .

وحتى اذا كان الامر غير ذلك ، فانه لا يخامرنا الشك في انه يمكن لأى عضو في الأمم المتحدة أن يطعن في قرارات المجلس اذا تألف من عدد يقل عن ١٥ عضوا ، وهو الامر الذى يلحق ضررا بليغا بسلطته السياسية والادبية بوصفه جهاز عهد اليه بالمسؤولية الرئيسية عن صيانة السلم والامن الدوليين .

وحتى اذا زعم البعض انه ليس ثمة أزمة دستورية ، فانه مما لا شك فيه أن هناك أزمة هيبة وسلطة وفعالية .

ان المسؤول عن خلق هذه الحالة هو بالطبع ليس كوبا أو الدول المؤيدة لترشيح كوبا ؛ ولكنه الدول الاخرى الاعضاء . ونحن ندعوها الى أن تفكر من جديد في العواقب الخطيرة المترتبة على موقفها .

ان كوبا لديها ثقة كبيرة فيما يتمتع به أعضاء الجمعية العامة من جديد واحساس بالمسؤولية . ونحن مقتنعون بأنهم لن يعجزوا عن اجراء تقييم عادل للآثار المترتبة على الحالة الراهنة وللاسباب المبدئية التي قدمناها دعما لموقفنا .

كما أن كوبا واثقة من أن الجمعية العامة ستضطلع بولايتها ، وفقا لميثاق الامم المتحدة وللتقاليد الديمقراطية التي تهتدى بها في عملها .

Digitized by UNOG Library

السيد موامبا (ملاوى) (الكلمة بالانكليزية) : لا يوجد لدى خطاب مكتوب لأن ذهني ببساطة يجفل من المشكلة ، التي برزت هنا ، بأكملها . الا أنني أعتقد ان من الاهمية بمكان تقبل حقيقة أن " الثورين " اللذين يتناطحان في الحظيرة لم يفلح أى منهما في هزيمة الآخر ونحن نتفرج عليهما .

وأميل ، بالنيابة عن وفدى ، الى قبول الاقتراح الذى قدمه ممثل الهند وهو : ألا يكون من المناسب لهذه الجمعية أن تنظر في هذه المرحلة في امكانية الموافقة على مشروع قرار في هذه الجلسة العامة للجمعية العامة بقصد حل المشكلة . كما احاط وفدى علما بالاقتراح القيم جدا الذى قدمه ممثل آخر — هذه المرة من افريقيا : ممثل جمهورية زائير . ولسوء الحظ ، يبدو أن ذلك الاقتراح يصطدم بمشكلة على الفور ، من حيث أن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ، التي نظرت أولا في هذه المشكلة ، قد " اعترفت بالهزيمة " وأحالت المشكلة الى الجلسة العامة للجمعية العامة . ويقال لنا أن هذه المجموعات الاقليمية ، التي نعلق عليها أهمية بالغة بصورة غير رسمية ، ليست في الواقع ، مجموعات قانونية على الرغم من انها تتمتع بقدر هائل من النفوذ في تنظيم عملنا هنا .

وذكرت بضعة وفود أخرى انه بالنظر الى عدم وجود قوة قانونية وراء مجموعاتنا الاقليمية فان من غير الحكمة أن تقوم الجلسة العامة للجمعية العامة باعادة هذه المشكلة الى المجموعة الاقليمية التي كانت قد احالتها الينا .

والآن يعتقد وفدى انه بعد ان استمعنا الى عدد من الاقتراحات السليمة وذات الصلة فان الجوانب يكمن في مكان ما بهذا الاتجاه . والمشكلة الوحيدة تكمن في حقيقة انه لم يتم الاتفاق حتى الآن على موعد ولا على مكان وكيفية البدء بقصد تحقيق هدفنا المتمثل في ايجاد ممثل لمجموعة دول امريكا اللاتينية لشغل مقعد العضو غير الدائم في مجلس الامن اعتبارا من ١ كانون الثاني / يناير من سنة ١٩٨٠ ميلادية .

والآن بعد ايلاء المراعاة الواجبة للافكار النيرة التي تم الاعراب عنها والتوصيات التي تم تقديمها فانني أود أن التمس عن طريقكم ، سيدى الرئيس ، انه ربما يكون الوقت قد حان لتنظر الجمعية في عدم رد المشكلة الى مجموعة دول امريكا اللاتينية ، وبدلا من ذلك انشاء مجموعة مختلفة كليا — اذا رغبتم ، تعينها هذه الجمعية — واصدار تعليمات محددة اليها لبذل محاولات

Digitized by UNOG Library

ايجابية لتضييق شقة الخلاف بين كولومبيا وكوبا وبالتالي الوصول الى تسوية يتفق عليها . وهذا ممكن اذا اتفقنا على أن الاقتراحات الخمسة التي قدمها ممثل الهند قد تشكل في الواقع جزءا من جدول أعمال اللجنة التي اقترحت انشاءها ــ والتي ، اذا رغبتم ، يمكن ان تسمى " لجنة الحكمـــــاء الدولية " تعينها هذه الجمعية العامة ، ومن الممكن ان يتولى رئاستها شخصكم الكريم ، سيدى الرئيس ، أو أحد نوابكم . واذا ما تم الاتفاق على هذا فان ملاوى لن تتردد في تقديم اقتراح آخر وهو ان من الممكن أن ترى هذه الجمعية العامة ان من المستصوب عند تعيين أعضاء تلك اللجنـــة أن نفكر في وجود عضوين على الأقل ــ " حكيمين " ــ من كل منطقة اقليمية وبالتالي فان الامر لـــن يقتصر على مجموعة دول امريكا اللاتينية وستتحول الى " لجنة دولية من الحكماء " .

والآن اذا تم الاخذ بالاقتراحين ــ أو بعدد آخر ــ فانه يترك لهذه الجمعية العامة أن تقرر الكيفية التي يمكن أن يوجه بها الرئيس ــ أو شخص آخر ــ في تعيين أعضاء اللجنة. ومن الممكن ان المجموعات الاقليمية نفسها ترغب في تقديم توصيات الى الرئيس كيلا يظهر الرئيس بمظهر دكتاتور بين اشتراكيين وتقدميين ومحافظين وديمقراطيين وما أشبه ذلك .

Digitized by UNOG Library

ويجب أن يبقى الرئيس ، كعهدنا به دائما ، ديمقراطيا حقيقيا ــ شخصا متحررا ، اذا رغبتم ــ يتعين عليه أن يكفل لنا الاعراب عن أمانينا بأفضل طريق ممكن .

ولذلك ، سيدى الرئيس ، أو بالنيابة عن وفدى أن أقدم اقتراحا تمكن مناقشته هنا اذا رغبتم ، واذا أرادت الجمعية أن تقره دون مناقشة ، فسأكون مسرورا لذلك . ولكن اذا حظي الاقتراح الرامي الى انشاء لجنة دولية بالقبول فان ملاوى ترغب حينئذ في أن توجه هذه الجمعية نداء الى مجموعة دول اموريكا اللاتينية كي تبذل ما امكنها من جهد لضمان تقديم اقصى ما امكن من الدعم للجنة التي قد ننشئها ، وسبب قولي هذا هو انني لمست ، سواء كنت مصيبا أو مخطئا في ذلك ، وجود شيء من الاستسلام لدى بعض أعضاء مجموعة دول اموريكا اللاتينية في انهم ليسوا على استعداد على ما يبدو لتحمل مسؤولياتهم . واذا كانت ملاحظتي خاطئة فانني أود الاعتذار سلفا لانني لم أقصد الاساءة الى أى دولة مستقلة وذات سيادة في منطقة أموريكا اللاتينية .

ولذلك فانني اكرر القول بأنه اذا لاقت فكرة انشاء لجنة دولية من الرجال الحكماء ــ واسمحوا لي أن اضيف اليهم النساء الحكيمات ــ القبول لدى هذه الجمعية العامة ، فانه يمكن عندئذ أن يعتبر وجود ممثلين اثنين عن كل منطقة اقليمية كافيا للوفاء بأغراض تلك اللجنة . وعلاوة على ذلك ، فانه يتعين على مجموعة دول اموريكا اللاتينية نفسها ان تعطي اقصى قدر من الدعم لتسهيل أنشطة او اعمال اللجنة المقترحة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لا يوجد متكلمون آخرون الآن . وقد تم تقديم عدد من الاقتراحات البناءة . ويبدو لي أن افضل سبيل للعمل امامنا الآن هو تعليق هذه الجلسة للسماح باجراء مشاورات لتحديد كيفية مواصلتنا عملنا .

Digitized by UNOG Library

علقت الجلسة الساعة ١٧/٥٥ واستؤنفت الساعة ١٨/٥٥

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : يبدو لي من المشاورات التي اجريتها خلال فترة تعليق الجلسة مع الوفود التي تقدمت بمقترحات شتى انه توجد حاجة حقيقية لاجراء مزيد من المشاورات قبل أن تعلن الجمعية رأيها بشأن تلك المقترحات . ولذلك ، ولتسهيل اجراء هذه المشاورات — التي آمل أن تجرى في بحر هذا المساء وهذه الليلة — فانني اقترح رفع هذه الجلسة وعقد جلسة عامة صباح غد الساعة ١١/٠٠ . وفي الوقت ذاته ، فانني أرجو بصفة خاصة من تلك الوفود التي قدمت مقترحات شتى والتي اجريت بعض المشاورات معها مواصلة مشاوراتها بهمة ونشاط .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٠٠

Digitized by UNOG Library